بعض الاحوال او مبني على ان المراد بالاصل الحال التي لها حالة تمكن الكسر في عليه
ان الاقتصار على الثاني قصور تامل قوله في الاولى اذا حذف ما اضيف اليه
ونوي معناه نحو ابدا بذا من اول بالضم قوله نحو يا مضار اي على لغة من
ينتظر قال الشمنواني وفيه نظر لان حركة هذه ليست حركة بنا وان
كان المنادى مبنيا على الفتح قوله والفرق بين معنيين اي كالمستغاث
والمستغاث من اجله في المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذوف
صفة لمعنيين اي مدلول عليهما باداة واحدة ولا يصح ان يكون ظرفا لغوا
متعلقا بالفرق لان الفرق انما هو باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة كما
هو ظاهر قوله نحو يا للزيد لعمرو بفتح لام المستغاث في فاية بينها
وبين لام المستغاث منه واورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب
بان المستغاث به منادى والمنادى كالضمير ولام الضمير مفتوحة او يقال
المستغاث به المطلوب منه النصر والفتح يشعر بالاعلا للمناسبة بخلاف
المستغاث من اجله فان المطلوب كسره ولذلك كسرت لامه قوله ولا
تباع نحو حيث ان قيل لم قدم الشارح الاتباع بحيث وللطلب الخفة بان مع
انهما على حد واحد في ان اخر كل بنية ويبين الاول بما سامحة وذلك حاجة
غير حصين اجيب بان الاسباب قد تتعدد في بعض من حيث وان يصلح منها
لكل منهما وجه التخصيص ان همزة ان لما كانت ثقيلة ناسب ان يتمثل بها
لطلب الخفة بخلاف كاف حيث فانها خفيفة فناسب ان يتمثل بها
للاتباع اي باداة المنوحي قوله فانها في الفعل نظير تنها في الاسم اي في كون
صورتهما واحدة وان كان عمل العمل الخاص في مدخوله قوله والاشعار بالتانيث
نحو انت كان وجه اشعار الكسر بالتانيث فيما ذكر فيما سرد كالعلى
ان الفاعل اذا كان مونثا او كون الكسر بالنظر للمعنى يناسب تاهل المونث
قوله ومشابهة الغايات اي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل

وبعد

وبعد تسميتها بذلك لتصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق وانها
لم يسم كل وبعض كذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين
قوله نحو يا زيد ذكر في باب المنادى انه انما بني العلم المفرد العلم والنكرة المقصو
دة على حركة للاعلام بان البنا غير اصلي وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين
المنادى المضاف في بعض لغاته اذ لو كان البنا على الكسر لحصل الالتباس به عند
حذف يايه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لحصل الالتباس به عند حذف
الالف اكتفاء بالفتحة عنها في اداة المندوب ولا تنافي لما سبق لك من ان الاسبا
ب قد تتعدد ولا يخفى ان ما ذكر سبب لكون البنا على الضم لا لاصل البنا ايضا فلا بنا
في ما ذكروه في باب المنادى من ان علة بنايه وقوعه موقع الكاف الاسمية
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
قالوا وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة
الاسم المبني فلا يقال هذا يوجب الاستغنا من الشيئين وذلك ممنوع
وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك منها تلازم في الصورة والمعنى فكانها شي
متحد ان قلت سراحكم ها يستغني من الاخر باداة المندوب قوله وقيل من جهة
ان لا تكون لم الضمة حالة الاعراب هذا مغاير لما قبله لان الملحوظ في الاول جهة
كونه متمكنا اي معربا في حالة بقطع النظر عن كون الضمة ثابتة له حالة
الاعراب اولا والملحوظ في الثاني كون الضمة ليست له حالة الاعراب وبينهما
بون بعيد نعم قول السيد اي الاتي يفيد القيل الاول لا غير وبينهما الايهام والاجمال
والبيان كما لا يخفى وبذلك تعلم رد ما وقع في بعض الحواشي انه ا وفقت عليه
قوله ومن هنا احيث اي ما جرى بالضمة لمشابهة الغايات ولما كان تشبيه
تشبيهها بالغايات ليس من الجهات السابقة احتاج الشارح الى بيان وجه
الشبه بقوله فانها انفصلت الخ قوله وكونه في الكلمة كالواو في نظير نحو

Copyright © King Saud University